ومن خلال ملاحظة قرار لاحق للقرارين السابقين ، يتضح أن مشكلة الاحتفاظ بثمن الصادرات في الخارج انما هو وجه واحد لعملية النزف المالي ، اذ صدر قرار يقول « يمكن للمسافر للخارج أن يحمل نقدا لا يزيد عن العشرين جنيها مصريا » (٤٥) ، وذلك لايقاف عملية خروج العملة من قطاع غزة . ولادراك معنى واهمية القرارين المذكورين ، واهمية دخول او خروج اي جنيه ، علينا ان نتذكر انه خلال الفترة المذكورة كان مجموع النقد المتداول حوالي ١٧٠٠٠٠٠ جنيه ، وهو يعطي لكل فرد خمسة جنيهات تقريبا . وهنالك رقم اخر يحدد قيمة العملة الموجودة لدى الناس « بمليون ومئتي ألف جنيه وكسور تقريبا » (٤٦) ، وهي مجموع ما استبدل من النقد الفلسطيني بالمصري ، وهو رقم اقرب الى الدقة ، ويحدد قيمة (ثروات) قطاع غزة في ذلك الحين ، خصوصا وان الحكومة كانت قد اصدرت قانونا تنظم بموجبه عملية استبدال العملة الفلسطينية بالعملة المصرية ، ولقد نص على ان يصبح ألنقد المصري هو النقد المتداول منذ ١٩٥٠/٤/٢٣ ، وان يسمح بتداول النقد الفلسطيني حتى ١٩٥١/٦/٩ ، تنتهي بعده صلاحية استعماله ، كما نص القانون على أن يستبدل الجنيه الفلسطيني بـ ٩٧٥ مليما مصريا (٤٧).

مشـــاريع التوطين التي طرحت

كانت الفترة بين ١٩٤٩ ــ ١٩٥٢ من أدق الفترات التي مرت في حياة قطاع غزة . انها مرحلة البحث عن مستقبل وجوده ، وكانت الازمة الاجتماعية المستعصية الحل عنصر تفجر يومي . فأما ان تستكمل اجراءات تصفية قطاع غزة ، ضمن السياسة العربية ، حينذاك ، باستكمال تصفية القضية الفلسطينية ، ولكن دون هذه الخطوة عقبات كثيرة وتعقيدات سياسية واقتصادية . وأما ان يبقى قطاع غزة كما هو ، وفي هذا تناقض مع مخططات تصفية ما تبقى من قضية فلسطين . وشهدت هذه الفترة مشاريع عدة ، حاولت أن توجد حلا لمشكلة القطاع ولمستقبل وجوده ، لكنها كانت صعبة التحقيق . فهنالك مشكلة اللاجئين في قطاعغزة ، واستحالة تقديم حلول لها. وهنالك « لعنة » فلسطين التي أصابت الوطن العربي ، وتركت بصماتها في أكثر من مكان . وهنالك التناقضات العربية . وهنالك حكومة عموم فلسطين والهيئة العربية العليا ، وجميعها عناصر لا يمكن تجاهلها عند التفكير في مستقبل القطاع .

ومن بين المشاريع التي تم ألتفكير فيها مبكرا ، محاولة توطين اللاجئين الفلسطينيين ، باعتبارها نقطة البدء عند التفكير بمستقبل القطاع .